مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا

عدد خاص – المؤتمر العلمى الدولى الثامن – التكنولوجيا والقانون

واقع الشمول المالي في مصر

دراسة تطبيقية علي المؤسسات الحكومية

إعداد الدكتور/ محمد السيد السيد جودت الشاعر

دكتوراة الإقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة المنصورة

ملخص البحث

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمة في عام ٢٠٠٨، وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ومن خلال ذلك يتحتم على الدول ان تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي و الدولي وبذلك تناولنا في هذا البحث واقع الشمول المالي في مصر مع التطبيق علي المؤسسات الحكومية من خلال ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للشمول المالي من خلال التعرض لمفهوم الشمول المالي وأهمية الشمول المالي وأهداف الشمول المالي و مبادئ الشمول وتناولنا في المبحث الثاني فرص وتحديات الشمول المالي في مصر ودور الشمول المالي في تحقيق التنميه الاقتصاديه و مقترحات النهوض بالشمول المالي و تناولنا في المبحث الثالث تطبيق آليات الشمول المالي بأبعاده المختلفة على عدد من المؤسسات الحكومية ومنها مصلحة الضرائب المصرية أولًا والهيئة القومية للتأمين الإجتماعي ثانياً ومصلحة البريد المصري ثالثاً.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، التحول الرقمي ، التنمية الإقتصادية.

Abstract

Financial inclusion is one of the important modern topics that emerged on the international scene after the outbreak of the global financial crisis in 2008, and the topic of financial inclusion has become one of the important items on the international policy agenda at a time when the efforts of the international community are united to achieve sustainable development.

This contributes to reducing poverty, achieving economic and social development and financial stability, and through this it is imperative for countries to place financial inclusion among their priorities at the local and international levels.

Through three sections, we dealt with in the first section the theoretical framework of financial inclusion by exposing the concept of financial inclusion, the importance of financial inclusion, the objectives of financial inclusion and the principles of inclusion. In the third topic, we discussed the application of the mechanisms of financial inclusion in its various dimensions to a number of government institutions, including the Egyptian Tax Authority first, the National Social Insurance Organization second, and the Egyptian Post Authority third.

Keywords: financial inclusion, digital transformation, economic development.

مقدمة

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة لدي العديد من دول العالم خلال السنوات القليلة الماضية كما أصبح من أبرز القضايا الحيوية في جدول أعمال كل من البنك المركزي المصري، اتحاد المصارف العربية، البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

وترجع بداية ظهور مصطلح الشمول المالي في عالمنا المعاصر الى عام ٢٠٠٣، عندما قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإطلاق مصطلح الشمول المالي بقصد توسيع دائرة التثقيف والتعامل المالي، وقد عرّفَت الشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الشمول المالي على أنه عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق الطرق القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصًا لذلك، بما في ذلك التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية، وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فهناك حاجة إلى نشر ثقافة مالية تساعد كل فرد على اتخاذ القرار الصحيح للحفاظ على مدخراته بالحد الأدنى، ولتنمية استثماراته في سوق شهد في الآونة الأخيرة الكثير من التعاملات المالية التي أكدت

نتائجها أن المتعاملين في غالبهم لا يملكون القدر الكافي أو اللازم لدخول السوق وإبرام العقود المالية وإجراء التصرفات مع غيرهم من الأفراد أو المستثمرين أو المؤسسات المالية والمصرفية.

تنامى دور القطاع المالي تصاعديًا ولعب دورًا هامًا في نمو اقتصاديات الدول، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد والعديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧–٢٠٠٨م وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك الدولي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك الدولي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع

الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة[١]. ويعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية، وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة في جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً : أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في استعراض معوقات وتحديات الشمول المالي في مصر وتقدم مقترحات عديدة للتغلب عليها، كما تبرز الدراسة الفرص السانحة للشمول المالي في مصر وكيفية الاستفادة منها.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

غاية هذه الدراسة عدة أهداف تسعى لتحقيقها، أهمها هي:

١. بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية.

(١) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، دراسة **عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر– مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣/ العدد ٠٢ (٢٠١٨) تاريخ النشر ٢٠١٨/١٢/٢٣م. ص ١٠٤،١٢٩.

٢. تحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المالي.

٣. دراسة وتحليل تحديات وفرص الشمول المالي مصر.

٤. إيضاح وتعزيز دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثًا: إشكالية البحث:

الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، فقد تزايد اهتمام البنوك المركزية به، من هنا تطرح عدة تساؤلات:

- ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهميته في تحقيق التنمية المستدامة، وأهدافه؟
- هل استطاعت الدولة المصرية تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجيتها، وأين وصلت في ذلك؟

رابعاً: أسلوب البحث:

اعتمد البحث على أسلوب الدراسة التحليلية النظرية والدراسة التطبيقية العملية على دولة مصر.

خامسًا: خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على الآتي:

المقدمة وتتضمن أهمية وأهداف وإشكالية وأسلوب وفرضيات وخطة البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي.

أولا: مفهوم الشمول المالي.

ثانيًا: أهمية الشمول المالي.

ثالثا: أهداف الشمول المالي.

رابعًا: مبادئ الشمول المالي.

المبحث الثاني: فرص وتحديات الشمول المالي في مصر.

أولا: فرص وتحديات الشمول المالي في مصر.

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

ثالثاً: مقترحات النهوض بالشمول المالي.

المبحث الثالث : تطبيق آليات الشمول المالي بأبعاده المختلفة على المؤسسات الحكومية.

أولًا : مصلحة االضرائب المصرية.

ثانياً : الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي .

ثالثاً : مصلحة البريد المصري.

خاتمة وتتضمن أهم النتائج التوصيات.

قائمة المراجع.

الفهرس

المبحث الأول

الإطار النظري للشمول المالي

أصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠) والتي اهتمت بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية، وتم صياغة سياسات اصلاحية ترمى إلى النهوض بالشمول المالي، لذلك نتناول في المبحث الأول الإطار النظري للشمول المالي من خلال التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ الشمول المالي كما يلي:

أولًا: مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي بأن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.([1])، و يتم تعريف الشمول المالي أيضاً على أنه توافر ومساواة في الفرص للوصول إلى الخدمات المالية [1].

([1]) البنك الدولي ، **الشمول المالي** ، متاح علي الرابط التالي :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

ويعرف الشمول المالي بأنه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وتكلفة منخفضة وطريقة مناسبة وذلك بما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي ومن خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي [٢].

" الشمول المالي " يعني أيضاً أن كل فرد أو مؤسسة لهم قدرة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكافئ احتياجاتهم وقدراتهم المادية ، ويحدد البنك المركزي المصري الخدمات المالية مثل حسابات بنكية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها [٣].

---

[١] Nanda، Kajole; Kaur، Mandeep (2016). "**Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence**". Management and Labour Studies. 41 (2): 127–153. Doi: 10.1177/0258042X16658734.

[٢] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكليات التقنية الإدارية، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق – جامعة النهرين**، كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم الايداع(٦٤٢) / تاريخ النشر ٢٠١٨م ص ٢٩ .

[٣] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **الشمول المالي في مصر (هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟)** CAIRO– 2018 ص٧.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا"[1]. يعرف الشمول المالي طبقاً لمنظور البنك المركزي أنه إتاحة تلك الخدمات من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وشركات التمويل متناهية الصغر والبريد، ويعرف أيضاً "الشمول المالي" بأنه بالأساس جزء من خطاب المنظمات التنموية العالمية والمنظمات المالية أيضا مثل صندوق النقد الدولي والبنك

(1) سمير عبد الله واخرون، **(الشمول المالي في فلسطين)** ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، – الفلسطيني" ماس"، القدس رام الله.2016

الدولي، حيث أنه ظهر بنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات مواكبًا لبرامج الخصخصة و التقشف وتخفيض موازنات الدول والتوظيف العام للإنفاق على الخدمات الاجتماعية[١] ووضعت العديد من التعريفات الأخرى للشمول منها:

- عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي في استراتيجية الشمول المالي في العراق بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في التنمية [٢].
- كما عرفه بعض الكتاب على أنه هو حصول جميع أفراد المجتمع في كل مكان وزمان على الخدمات المصرفية التي تلائم احتياجاتهم بجودة أسعار مناسبة [٣].

---

(١) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية ، غزة، مارس/ ٢٠١٧ م – جمادي الثاني/١٤٣٨هـ ، ص ١٠

(٢) وليد عيدي عبد النبي، **دراسة بعنوان: (الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي)** /آيار ٢٠١٨ ،ص٢

(٣) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **الشمول المالي في مصر (هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟)** CAIRO- 2018، ص ٧.

وأيضا يعرف "الشمول المالي" بأنه إتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك، جمعيات أهلية، شركات التأجير التمويلي، شركات التأمين، مكاتب البريد وشركات الرهن العقاري واستخدام الخدمات المالية (جانب الطلب) [١] . وأيضا يعرف الشمول المالي بأن فيه الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. [٢]

والخطوة الأولى للشمول المالي أن تكون قادرًا على الوصول إلى حساب المعاملات بشكل أوسع حيث أصبح له الأولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم. وتم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. والتزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول

(١) رنا بدوي، البنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، **الشمول المالي** ، دور البنك المركزي المصري ص ٣.

(٢) البنك الدولي، مقالة عن **الشمول المالي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر)** علي الرابط التالي :

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي. [١]

تعهد أكثر من ٥٥ بلدا بتحقيق الشمول المالي، منذ عام ٢٠١٠، وقام أكثر من ٣٠ بلدًا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وتشير أبحاثنا إلى أنه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها.

- من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة ركائز الشمول المالي وهي: الحصول على المنتجات والخدمات المالية من ومنها حماية المستهلك ماليا والتثقيف والتوعية المالية والخدمات المالية والرقمية والاهتمام بالشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة وتحمل التكاليف.
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام

(١) رنا بدوي، البنك المركزي المصري، **إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، الشمول المالي** ، مرجع سابق، ص ٥

- جودة الخدمات والمنتجات المالية ، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.
- التنظيم والرقابة بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي [١]

ويوضح الشكل التالي ركائز الشمول المالي:

شكل رقم (١)

ركائز الشمول المالي

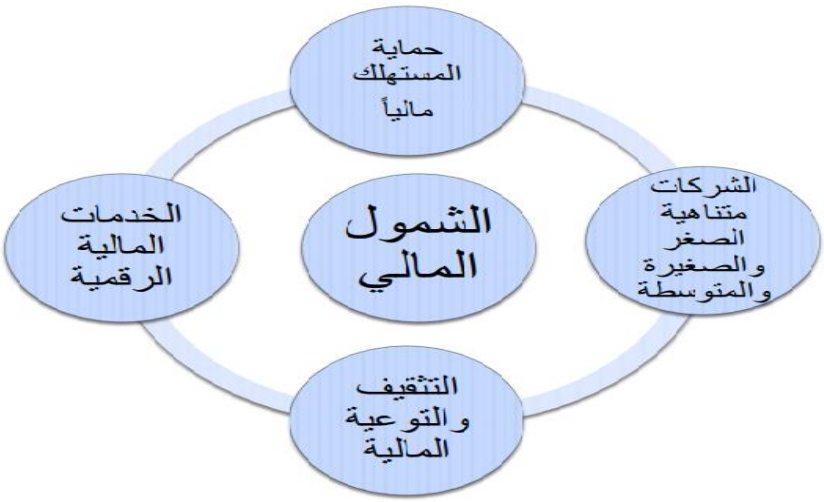

([١]) صورية شنبي، السعيد بن لخضر دراسة عن **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** ،مرجع سابق. ص ١٠٤:١٢٩

المصدر: رنا بدوي، الشمول المالي، دور البنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، ص٣

ثانيًا: أهمية الشمول المالي:

تولى الدولة اهميه كبيرة في الآونة الاخيرة للشمول المالي لمواكبة التقدم التكنولوجي وتطبيق منظومة التحول الرقمي والشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة بما يحقق اهداف الدولة التنموية وخطط ٢٠٢٠/٢٠٣٠.

ويمكن إعتبار الشمول المالي أنه استراتيجية طويلة المدى ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعدة اعتبارات والتي يجب أن يتناولها الشمول المالي:

أ) تكشف عدة دراسات أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج

إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية. [1]

ب) عززت أزمة كورونا الحاجة إلى زيادة الشمول المالي الرقمي. حيث ينطوي الشمول المالي الرقمي على استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات[2].

ج) تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر.

([1]) مجلة البلقاء للبحوث والدراسات ، **(المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية)** ، الأردن، العدد ٢٠، تاريخ النشر ٢٠١٤ ص ١٤.

[2] البنك الدولي ، **الشمول المالي** ، متاح علي الرابط التالي :

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

د) يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة. [١]

ساعد إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي على:

- تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها.
- حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.
- تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.
- التخطيط ودفع النفقات المتكررة مثل الرسوم المدرسية.
- إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الكوارث الطبيعية.
- تحسين مستويات المعيشة بشكل عام.

(١) صورية شنبي، السعيد بن لخضر **دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** ، مرجع سابق. ص ١٠٤:١٢٩

هـ) بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة [١] ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي ٤٧%عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الإلكترونية، أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠%[٢].

و) تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات [٣].

ثالثًا: أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى

---

(١) وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان: **(الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي)**
٢٠١٨، ص ٤

(٢) المرجع السابق في نفس الصفحة .

(٣) البنك الدولي، مقالة عن **الشمول المالي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء)** علي الرابط التالي :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي او تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظرا لدوره التنموي الهام في تطوير الأنسان، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل [١] من خلال ما يلي:

أ) تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعري المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ب) تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

---

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكليات التقنية الإدارية، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق** – جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم الايداع(٦٤٢) / تاريخ النشر ٢٠١٨م ، ص ٣٢.

ج) تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

د) تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

هـ) خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي [١]

و) تعزيز الاستقرار المالي؛ وتعزيز سبل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛ جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛ وهناك آثار إيجابية تنعكس على القطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل [٢]

([١]) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة– البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق ، ص٢٠

([٢]) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكليات التقنية الإدارية، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق** – جامعة النهرين، مرجع سابق،ص ٣٦.

ز) أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم.

ح) تم تعريف الشمول المالي باعتباره عاملا لتحقيق ٧ أهداف من ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة.

ط) تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي.

ي) يعتبر التحالف الدولي للشمول المالي عاملا رئيسيا للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

ك) وضع التحالف هدفًا عالميًا للوصول الشامل إلى الموارد المالية، وأرسى بضع آليات لتسريع تنفيذ الشمول المالي عالميًا.

رابعا: مبادئ الشمول المالي [١]:

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو (٢) مليار من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني سياسات تمكن من

---

(١) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء** ، مرجع سابق، ص ١٩

تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات .

وتتمثل هذه المبادئ بما يلي: [١]

١. **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من اجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.

٢. **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.

٣. **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي.

٤. مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية. [٢]

---

(١) البنك الدولي، **مقالة عن الشمول المالي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء)**، علي الرابط التالي :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

(٢) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء** ، مرجع سابق ، ص ١١.

٥. **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

٦. **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

٧. **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومةً والقطاعات المالية.

٨. **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى. [١]

٩. **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.

([١]) **نفس المرجع السابق** ، ص١١.

١٠. **الإطار**: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفقا لما سبق يمكن إعتبار الشمول المالي بأنه خطة استراتيجية بعيدة الأمد تعمل على توصيل الخدمات المالية والمصرفية بأسعار معقولة وبسهولة وبمسؤولية لكافت أفراد المجتمع سواء كان شخص معنوي او طبيعي. [١] فضلا عن أهميته الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي. ويتطلب ذلك ان تكون لدى واضعين السياسات وصانعي القرار والأفراد القدرة على تطبيق هذا الاستراتيجية التي توضع برؤية واضحة وسهلة على أساس مبادى الشمول المالي، وان تؤخذ بنظر الاعتبار المعوقات ومتطلبات تطبيق الشمول المالي.

(١) البنك الدولي ، **مقالة عن الشمول المالي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء)** علي الرابط التالي :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

المبحث الثاني

الشمول المالي في مصر

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، وأن مسار الإصلاح الاقتصادي قد بدأ يؤتى ثماره"، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسن مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لذلك نتناول في هذا المبحث الشمول المالي في مصر أولا فرص وتحديات الشمول المالي في مصر وثانيا دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة وثالثاً سبل تعزيز الشمول المالي في مصر كما يلي :

أولا: فرص وتحديات الشمول المالي في مصر:

يضمن تحقيق الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، للفئات المستعبدة مثل محدودي ومتوسطي الدخل، المرأة، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتقوم البنوك المركزية بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية وعليه كان حرص البنك المركزي المصري ومن وراءه البنوك المصرية على تطبيق المبادرة التي أطلقها البنك المركزي والتي هدفت لضم عدد أكبر من تلك الفئات للنظام المصرفي الرسمي، حيث تم بلورة هذا التوجه العام بقرار البنك المركزي المصري رقم ٢٣٠١ الصادر في ٢٩ نوفمبر لسنة ٢٠١٦ ومن ضمن ما نص عليه القرار:

١. إنشاء إدارة مركزية للشمول المالي بالبنك المركزي على أن تكون تابعة للسيد محافظ البنك المركزي مباشرة.

٢. إصدار بيان عن البنك المركزي المصري يضمن توجيه لتطبيق الشمول المالي وعليه أصبح الشمول المالي على رأس أولويات الدولة في الوقت الحالي وذلك لزيادة خدمة المواطنين [١].

(أ) - تعزيز فرص الشمول المالي في مصر:

يتحمل البنك المركزي المصري **(CBE)** مسؤولية تعزيز وتنسيق الشمول المالي في مصر ويعتبره هدفا استراتيجيا يمكن متابعته إلى جانب هدفه الأساسي المتمثل في ضمان وجود نظام مالي مستقر وسليم، ومع إطلاق حكومة مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة **(SDS)** أصبح إدراج رؤية مصر المالية ٢٠٣٠ أولوية وطنية لما للشمول المالي من قدرة على خلق المزيد من الفرص للنمو الشامل، والحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق الأهداف الوطنية الأخرى.

(١) تعزيز البنك المركزي للشمول المالي:

---

(١) ياسمين مجدي رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح ، **تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية**، بحث مقدم لمؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في تفعيل ودعم الشمول المالي وعلاقته برؤية واستراتيجية مصر ٢٠٣٠، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ص١٠.

اتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي على المستوى المحلي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، في سبيل الوصول إلى تضمين نسب أعلى من المواطنين في النظام المالي. تضمنت جهود البنك المركزي عدة محاور شملت إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة.

¶ويأتي اهتمام البنك المركزي بالشمول المالي في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة المتمثلة في "رؤية مصر: ٢٠٣٠"، والتي تشمل مبادئ التمويل المستدام الثلاثة (البيئية والاجتماعية والحوكمة).

وفيما يلي أهم الجهود المبذولة لترسيخ الشمول المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي:

(أ) على المستوى الدولي:

يعمل البنك المركزي المصري وفقاً لأفضل الممارسات الدولية التي أهلت البنك للانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي عملاً على تبادل الخبرات والتعلم من الأقران.

(ب) المستوى الإقليمي:

١. البنك المركزي المصري عضو فاعل بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

٢. المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (**FIARI**)": في إطار الاهتمام المتزايد لدي الدول العربية للارتقاء بوصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية، ويعد من أهم إسهامات المبادرة إعداد نموذج شامل للمسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية لكل من قطاع الأفراد والقطاع العائلي وكذا قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يمكن الدول العربية الأعضاء من إعداد إحصاءات موثوقة وبناء مؤشرات ذات دلالة يمكن على ضوئها تطوير سياسات وبرامج الشمول المالي بكفاءة.

(ج) المستوى المحلي:

منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي عام ٢٠١٦، يقوم البنك المركزي المصري بدور محوري في التنسيق بين الجهات المختلفة، سواء داخلياً أو خارجياً، بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي. حيث يتم التنسيق داخلياً بين الإدارات المختلفة بالبنك للعمل على إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للشمول المالي، وخارجياً مع جهات عديدة

للتنسيق فيما يتعلق بأنشطة جمع بيانات الشمول المالي، التنسيق مع قطاع التعليمات الرقابية، فضلاً عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية لإصدار السياسات ذات الصلة، ونشر الثقافة المالية وبناء القدرات للعاملين بالقطاع المصرفي والمالي، وغيرها من الأنشطة الداعمة للشمول المالي.

- **أهم المحاور التي اعتمدها البنك المركزي المصري للعمل على رفع معدلات الشمول المالي:**

١. قياس مستوى الشمول المالي:

نظرا للأهمية التي يوليها البنك المركزي لمتابعة التطور في مستويات الشمول المالي، يقوم البنك بالاعتماد على الأسس العلمية لقياس مستوياته، وفي سبيل تحقيق ذلك يتم قياس الشمول المالي من جانبين أساسيين وهما جانب العرض وجانب الطلب، وفيما يلي بعض الجهود المبذولة في هذا الشأن:

- **جانب العرض:** قام البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٨ ببناء قاعدة بيانات للشمول المالي مصنفة حسب النوع على جانب المعروض من الخدمات المالية باستخدام الرقم القومي (**Data Hub**).

- **جانب الطلب:** يقوم البنك المركزي بإعداد دراسة ميدانية للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القطاع الرسمي وغير الرسمي)، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأحد بيوت الخبرة الدولية في مجال الشمول المالي.

٢. تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية

أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات الرقابية التي استهدفت تعزيز الشمول المالي، فضلاً عن العمل على تطوير البنية المالية التحتية.

٣ . تعزيز البنية التحتية للسوق المالية:

حث البنك المركزي البنوك على فتح فروع صغيرة في مناطق تقع عن بُعد نظرًا لأن أحد أسباب حواجز الاستبعاد المالي هو انتشار المؤسسات المالية في هذه المناطق. وفقًا للبنك المركزي، شهد عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع قفزة كبيرة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧ حيث سجل عدد الفروع أكثر من ٣١٠٠ وسجل عدد أجهزة الصراف الآلي أكثر من ١١,٤٠٠ بحلول عام ٢٠١٧.

الشكل رقم ٣: تطوير فروع البنوك

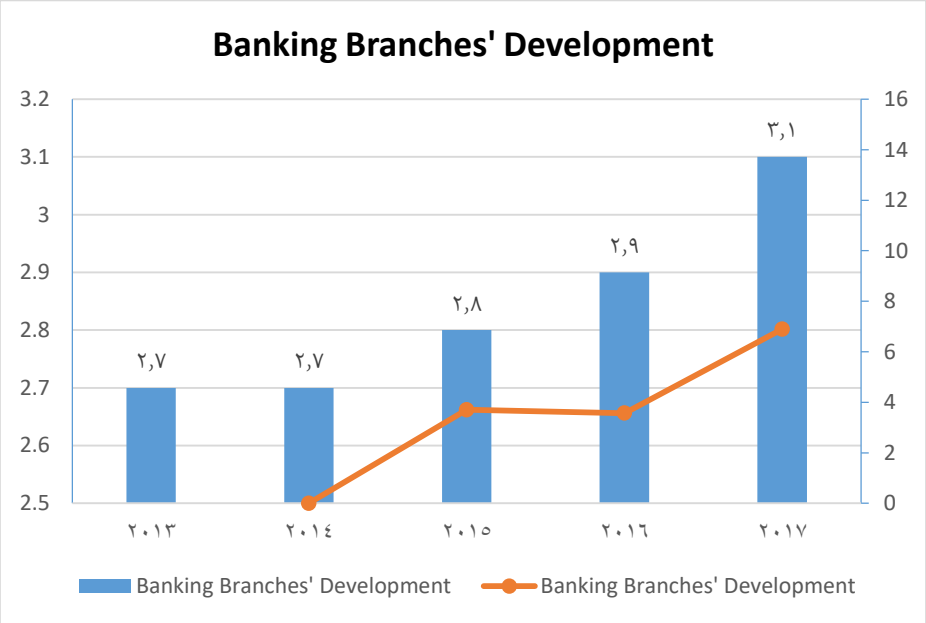

المصدر: البنك المركزي المصري ، "تقرير الاستقرار المالي"٢٠١٨

بالإضافة إلى ذلك، أعطى البنك المركزي المصري أولوية لتقديم حلول دفع مريحة وآمنة جديدة في الوقت المناسب والتي يمكن أن تجذب قطاعات جديدة وتقدم قنوات آمنة للغاية لإجراء المعاملات المالية بين الأطراف المختلفة، من أمثلة حلول الدفع أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مثل محافظ الهاتف المحمول. وفقًا لتقرير البنك المركزي لعام ٢٠١٧، "تحقق خدمات الدفع الإلكترونية الاستقرار المالي حيث يمكن

الوصول إلى المجموعات المستبعدة ماليًا مما يقلل من الاستبعاد المالي لأن خدمات الدفع الإلكترونية تجذب قطاعات جديدة وتزيد من الانتشار الجغرافي إلى المناطق النائية".

شكل رقم ٤ تطور عدد أجهزة الصراف الآلي: ATM Development

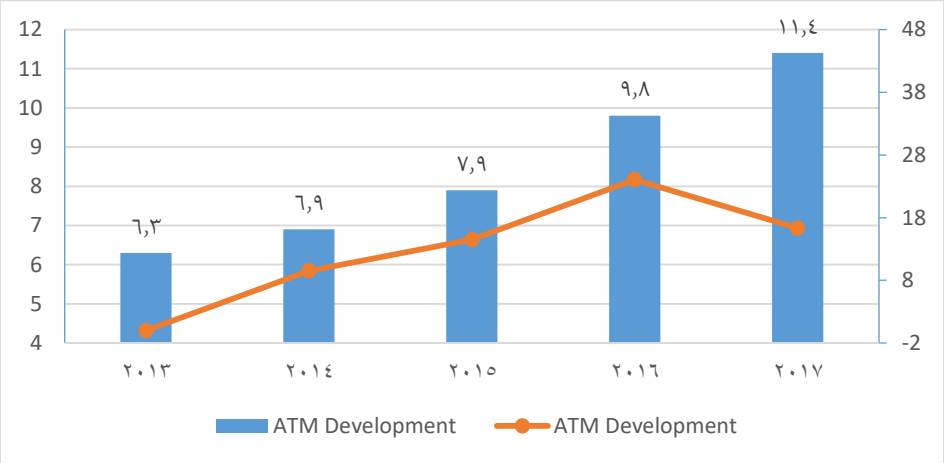

المصدر: البنك المركزي المصري ٢٠١٨، "تقرير الاستقرار المالي.

وفقًا للبنك المركزي، ارتفع عدد البنوك التي تقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٣٢ مصرفاً من أصل ٣٨ مصرفاً. تؤدي هذه الحلول المستندة إلى التكنولوجيا إلى زيادة عدد المحافظ المحمولة لتسجيل ٣,٨ مليون مع تنفيذ ٦,٧ مليون معاملة في عام ٢٠١٥ (البنك المركزي). كان لظهور استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتطبيقات المماثلة تأثير عميق على تعزيز مستوى

الشمول المالي الذي بلغ عدد المشتركين في محافظ الهواتف المحمولة ١١ مليونًا بمعدل نمو ٣٢٪ بحلول عام ٢٠١٨ مع أكثر من ٢ مليون معاملة شهريًا [١](البنك المركزي، ٢٠١٨). تلقت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو المحافظ استجابة جيدة من قطاعات مختلفة لأنه يمكن استخدامها في أغراض مختلفة. يمكن استخدام المحافظ المحمولة لدفع أنواع مختلفة من الفواتير، وتلقي الأموال الدولية "التحويلات" بالجنيه المصري من خلال المحفظة، وتحويل المدفوعات إلى المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي لحوالي ١١,٥ مليون مواطن "الصناديق الاجتماعية". في عام ٢٠١٧، قدم البنك المركزي بالتعاون مع شركة بنوك مصر تطبيق الهاتف المحمول "تحويل" الذي يمنح المستخدمين المرونة في تحويل الأموال المقدمة مباشرة من خلال البنوك. لضمان مرونة قنوات الدفع الإلكترونية ضد أي هجمات إلكترونية أو هجمات احتيال، أعلن البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٧ عن إطلاق فريق الحوسبة الأمنية لمواجهة الحوادث (CSIRT) لمساعدة المؤسسات المالية وحمايتها ضد أنواع مختلفة من الهجمات الأمنية [٢].

[١] Central Bank of Egypt، **Financial Stability Report**، 2018

[٢] Nasr، E.، Helmy، M.، & Ali، M. (2018). **Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt** (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI).

الشكل رقم ٥ المدفوعات من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك

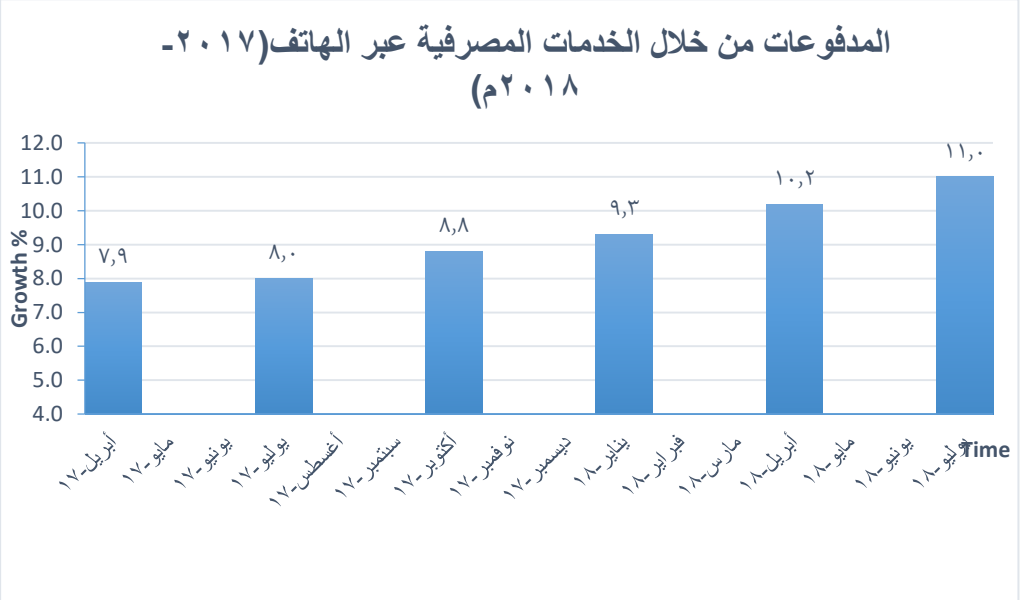

المصدر: البنك المركزي المصري ٢٠١٨، "تقرير الاستقرار المالي

(٢) –دور وزارة المالية في دعم الشمول المالي:

حددت وزارة المالية بعض الخطوات لدعم الشمول المالي كجزء من تفويضاتها بصفتها راعية للسياسة المالية. منذ يناير ٢٠١٩، قامت وزارة المالية ببناء منصة رقمية لنظام الإيداع الضريبي وأصبح على الإنترنت لدافعي الضرائب ولا يتم قبول المزيد من ملفات الضرائب الورقية[١]. وبالتعاون مع البنك المركزي المصري، أدخلت وزارة المالية

[١] Price Water House Coopers (PWC، 2019)، **shedding Light on Egypt's Shadow Economy.**

نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) الذي يجب على جميع الجهات الحكومية احترام مدفوعاتها من خلال البنوك إلكترونيًا. كما تعمل مصلحة الضرائب المصرية على إنشاء منصة نقاط البيع للمدارس والمطاعم حتى يتمكن الآباء والعملاء من دفع رسومهم أو مستحقاتهم، وهذه الممارسة المستقبلية يمكن أن تساعد المواطنين على الانتقال تدريجيًا إلى معاملات نقدية أقل ومساعدة الحكومة على تقدير القيمة الفعلية الضرائب التي يجب أن تدفعها الكيانات المختلفة. كما صادق البرلمان على قانون "المدفوعات غير النقدية" الذي يهدف إلى تقليل حجم المعاملات النقدية. تعمل المواد الرئيسية من القانون الجديد على زيادة المعاملات غير النقدية للمدفوعات الرئيسية مثل الضرائب والجمارك والتبرعات والرواتب وجميع مدفوعات المنفعة والمدفوعات الحكومية [١].

ثانياً – التحديات والمعوقات التي تواجه الشمول المالي:

يواجه الشمول المالى العديد من التحديات سواء على المستوى الدولى أو على مستوى الدول العربية ومنها مصر لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشةّ

[١] الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠١٩.

المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل أهم التحديات التى تواجه الشمول المالي فيما يلي:

١. ارتفاع مستويات الأمية المالية والتى يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة

٢. انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

٣. سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية [١]

٤. ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح ما بين ١٧% -٢٠ % مما يؤدي إلى العزوف البعض عن الاقتراض.

٥. ارتفاع تكلفة إجارء المعاملات المالية سواء فى فتح حساب مصرفى أو التعامل مع الصراف الآلى.

---

(١) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق ، ص ٢٥

٦. تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

٧. انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمى فى جميع أنحاء الجمهورية.

٨. ارتفاع نسبة البطالة وهو مايمثل عبء على الدولة فى توظيف هؤلاء الشباب. (١)

٩. ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالى من أجل التعريف بالفوائد التى ستعود على المواطن والدولة فى حالة تطبيقه.

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات، ما زال ملايين من تلك الحسابات خاملا وما يبعث على القلق بدرجة أكبر، أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

(١) حنين محمد بدر، **نفس المرجع السابق** ، ص١٩

ثالثاً – دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الإقتصادية:

ارتبط وجود أنظمة مالية أكثر شمولاً بنمو وتنمية اقتصاديين أقوى وأكثر استدامة، وبالتالي أصبح تحقيق الشمول المالي أولوية لكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم[١]. تنظر الحكومات في جميع أنحاء العالم أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة [٢]. وتم ملاحظة ذلك في أكثر من ٩٠ دولة نامية حيث أن أكثر من ٧٥ %من سكان العالم الذين ليس لديهم حسابات بنكية قاموا بالتوقيع في اعلان مايا عام ٢٠١١م ومن جهة أخرى، حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جدا حيث أن الشمول المالي تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي (٢٠١٤م)[٣].

---

[١] Dixit، R.، Ghosh، **Financial Inclusion for Inclusive Growth of India – A Study of Indian States.** International Journal of Business Management and Research،2013

(٢) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق ، ص ٢٠

(٣) المرجع السابق في نفس الصفحة.

أن أكثر من ثلثي الوكلات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي حيث أن أكثر من ٥٠ دولة وضعت أهداف رسمية مالية لتحقيق الشمول المالي وذلك بسبب اثاره الإقتصادية وتحقيقه للإستقرار المالي المنشود أشار تقرير صندوق النقد العربي (٢٠١٥م)[١] أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الإستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الإقتصادي لا تزال مستبعدة من الخدمات المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء .ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي و الشمول المالي في كلا الإتجاهين) في نفس السياق لنفس التقرير، فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي .كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية

(١) صندوق النقد العربي ، – فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة **عمل حول متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ٢٠١٥ ص ٨.

الوساطة بين الودائع والاستثمارات .فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

وأيضا فيما يخص الالتزامات فأن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث أن الزيادة بنسبة ١٠ في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة.[١] كما أن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام. كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.

---

(١) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق، ص ٢١

وأيضا فيما يخص الأصول: زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، [١] وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

وقد أدركت مجموعة العمل المالي من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للإستقرار [٢] ولقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة. وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى

(١) حنين محمد بدر، **نفس المرجع السابق**، ص٢١

(٢) صندوق النقد العربي ، **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ٢٠١٥، ص ٥.

هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر. [١]

وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا وفيما يلي سرد لأهم أسباب عدم وجود استقرار للنظام المالي، وكذا مدى أهميته وعلاقته بالشمول المالي: [٢]

رابعاً – آليات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي :

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين، اولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، من هذا المنطلق سنقوم

---

(١) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سابق، ص ٢٠

(٢) صندوق النقد العربي، **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، ٢٠١٥، ص ٤

باستعراض أهم المبادرات والمقترحات والسياسات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي[1]:.

١. **تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب:** إن من الضروري تبني سياسات توجد توجها نحو استقبال المدفوعات من قبل الأفراد من خلال قنوات مصرفية ومالية رسمية ومن خلال حسابات رسمية، مثال على ذلك عملية دفع وتحويل الرواتب)توطين الرواتب (، أي أن تحويل الراتب كان سببا رئيسيا لفتح الحساب والانخراط في منظومة الشمول المالي وبما يساهم في تعزيز الوصول لهذه الخدمات، أما تحويل المدفوعات لتكون من خلال قنوات وحسابات رسمية فسيساهم في تعزيز مستويات استخدام الحسابات المالية للأفراد وكذلك في ضمان سلاسة أكبر في تلقي هذه المدفوعات،

٢. **إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية:** إن للحكومة والمؤسسات الخاصة الكبرى دورا أساسيا في توسيع قاعدة الشمول المالي وبجهود أقل نسبيا نظرا لسهولة اتخاذ القرار بالخصوص) الجهة

[1] رشا عودة لفته، سالم عواد، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق** ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩ ، ص٩٠.

الحكومية أو الشركة هي صاحبة القرار فقط في هذه الحالة (مثلا المساعدات الحكومية تتم من خلال حساب مالي في مؤسسة رسمية، بينما لا زالت بعض المساعدات الحكومية ومن الجهات الرسمية تتم بطرق أخرى) نقدا مثلا (بدلا من أن تتم من خلال حساب مالي رسمي.

٣. **حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط:** إن العديد من تحويلات العاملين سواء داخليا أو للخارج لا زالت في الكثير من الدول تتم نقدا (٢٠%) من غير المشمولين ماليا في العالم لا زالوا يقومون بعمليات تحويل الأموال نقدًا، بالرغم من أنه قطع شوطا كبيرا ومتطورا في حصر ومراقبة عمليات تحويل العاملين والوافدين من خلال القنوات الرسمية، إلا أن هناك مكانا للمزيد من الجهود للحد من ظاهرة صيرفة الظل وعمليات التحويل النقدي التي تتم خارج النظام المالي الرسمي.

٤. **وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي:** الادخار من خلال حساب لدى مؤسسة مالية رسمية، إن استقطاب المزيد من هذه المدخرات إلى النظام المالي الرسمي سيعزز مستويات الشمول المالي ويؤثر إيجابا على مستويات النمو الاقتصادي وربحية المؤسسات

المالية ومستويات التشغيل ولو بطريقة غير مباشرة إذا ما نظرنا لهذه المدخرات كموارد غير مستغلة في الاقتصاد.

٥. **استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة:** إن الحلول المصرفية والمالية الذكية قد تعزز مستويات الشمول المالي، على سبيل المثال، أن الصحة والتعليم من القطاعات التي تشكل النسبة الاكبر من القطاعات الاخرى، ما يجعل إيجاد منتجات وخدمات موجهة للقطاعين الصحي والتعليمي أحد العوامل المعززة لمستويات استخدام الخدمات المالية، كما أن توفير خدمات الاقتراض قصيرة الأجل وبمبالغ محدودة وبتكلفة معقولة قد يجذب العديد من المقترضين من خارج النظام المالي.

٦. **تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل:** لا شك فيه أن توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لا زال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام في الدولة، خاصة من قبل المصارف، حيث لا تقوم العديد من المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لهذا النوع من المشاريع على دراسات تفصيليه تدرس احتياجاتهم بدقة وموضوعية وينتج عنها منتجات قابلة لتحقيق

ربحية معقولة للمصارف والمؤسسات المالية مع توفير التمويل لهذه المشاريع والمنشآت بتكلفة وشروط معقولة.

٧. **استخدم الخدمات المالية الرقمية أو الالكترونية لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي:** تستخدم الخدمات المالية الرقمية أو الالكترونية لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي كما أن الخدمات المالية الرقمية تمتاز بتكلفتها المنخفضة، وبما يقلل التكلفة النهائية على غير المشمولين في النظام المالي وبما يساهم في زيادة اندماجهم في قاعدة الشمول المالي، كما تساهم في تذليل العديد من العقبات، حيث يمكن التغلب على مشكلة عدم توافر الأموال من خلال السماح بعمليات مالية صغيرة الحجم (نظرا لتكلفتها المنخفضة) وتوسيع انتشار الخدمات المالية جغرافيا، كما تعزز الشفافية وتقلل مخاطر النصب والاحتيال التي قد يواجهونها باستخدام صيرفة الظل مثلا، و بطريقة تزيد من ثقة المستخدمين بالمؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وتعزز من مستويات دخولهم في النظام المالي الرسمي وزيادة استخدامهم لمختلف الخدمات التي يوفرها، كما تعزز من مساهمة المرأة في مستويات الشمول

المالي حيث يصبح وصولهن للنظام المالي وزيادة مستويات استخدامهم للخدمات المالية الرسمية أكبر نظرا لتذليل بعض العوائق الاجتماعية.

٨. **زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي:** لقد أظهرت العديد من الدراسات والتقارير أن لتثقيف وتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية دورا إيجابيا في زيادة مستويات الشمول المالي، كما أظهرت دراسات أن لانتشار الخدمات المصرفية الإسلامية دورا في تحسين مستويات الشمول المالي في العديد من الحالات وإن كانت مشروطة بعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى أحيانا، كما أن زيادة حملات التوعية والتثقيف المقدمة من خلال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تلعب دورا محوريا في تقليل نسب الغير مشمولين في النظام المالي الرسمي لأسباب ترتبط بالدين .

٩. **تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات:** حيث تشكل حجر الأساس ونقطة البداية، فقد بدأت إشارات إيجابية بالخصوص من خلال اهتمام البنك العراقي المركزي بالشمول المالي، إلا أن المشكلة لا زالت قائمة بخصوص نوعية البيانات التي توفرها

بعض مؤسسات الدولة، ومنهجية جمعها، فإن التغير في منهجية جمع البيانات جعل من الصعب مقارنة أداء مؤشرات الشمول المالي في العراق على أساس زمني.

المبحث الثالث

تطبيق آليات الشمول المالي بأبعاده المختلفة

على المؤسسات الحكومية

تتجلى أهمية الشمول المالي في جودة الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ولاسيما تحسين الناتج المحلي الإجمالي. وضرورة حوكمة المعايير والإجراءات الخاصة بآليات التحول الرقمي لضمان حماية البيانات الرقمية وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية، وبناء جسور من الثقة بين مقدمي الخدمات والجمهور. وفي هذا المبحث نتناول تطبيق آليات الشمول المالي بأبعاده المختلفة على علي عدد من الهيئات الحكومية وهي مصلحة االضرائب المصرية أولًا ، الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي ثانياً ، مصلحة البريد المصري ثالثاً.

أولاً – مصلحة الضرائب المصرية :

يُعد تحصيل الضرائب من بين أكثر تعاملات المواطنين مع الحكومة صعوبة واستهلاكاً للوقت، فبالنسبة للحكومات يُعد تعزيز الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات الكافية أمراً ضرورياً لتمويل المنافع والخدمات العامة.

ويُعد هذا الأمر هو السبب في لجوء إدارات الضرائب إلى تنفيذ التحول الرقمي والعمل على ميكنة أنظمتها. ويمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا إلى إصلاحات ضريبية ناجحة ومستدامة، ويضمن فرض الضرائب المناسبة على الاقتصاد الرقمي، ويقلل من المعوقات التي تحول دون الامتثال. وقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أحدثت طفرة في استخدام التجارة الرقمية، إلى جعل هذا التغيير أمراً ملحاً إلى حد كبير لإدارات الضرائب.

في واقع الأمر، أحرز هذا التحول تقدماً سريعاً على مدار العِقد الماضي، حيث انخفضت تكلفة التكنولوجيا الرقمية وأصبح استخدام الأدوات القوية اللازمة لتطوير التطبيقات أكثر سهولة. و من الأمثلة على ذلك انخفاض التكلفة: حيث أصبح التخزين السحابي اليوم أرخص بنسبة ٥٠% مما كان عليه قبل بضع سنوات.

ويُعد ظهور البيانات الضخمة عاملاً مهماً في هذا التحول لأنه يمكن أن يتيح التحقق من المعلومات بسهولة، مما يعزز امتثال دافعي الضرائب (الممولين). وبصفة عامة، تشير التوقعات إلى أن حجم البيانات العالمية التي يمكن الحصول عليها من مقدمي خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وآلات تسجيل النقود الإلكترونية ،

والأسواق على شبكة الإنترنت، والمصادر الرقمية الأخرى سيتضاعف نحو ثلاث مرات في الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤[١] .

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول الرقمي يأتي مدفوعاً بالتقدم السريع الذي تشهده التجارة الإلكترونية، التي من المتوقع أن تتوسع بنسبة ٢٤% في الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، مما يجعلها جزءاً له أهمية متزايدة من القاعدة الضريبية.

ويعمل أيضاً الاستخدام المتزايد لأنظمة المدفوعات غير النقدية، عن طريق الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى، على تعزيز هذا التغيير. ويمكن لإدارات الضرائب مراجعة هذه المدفوعات بسهولة، وغالباً ما توفر سجلاً رقمياً يمكن تدقيقه.

إن التحول الرقمي يجعل الأمور أسهل على السلطات عن طريق تخفيف العبء الإداري، مما يمنح المسؤولين مزيداً من الوقت للتركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى. وهو يتيح أيضاً للسلطات تبسيط الإجراءات وتقليل عبء الامتثال على دافعي الضرائب. وتظهر الأبحاث، على سبيل المثال، أن عملية التحول الرقمي في

[١] مارسيلو استيفاو ، مدونات البنك الدولي ، **لماذا تتبنى إدارات الضرائب التحول الرقمي** ، متاح علي الرابط التالي :
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/lmadha-ttbny-adarat-aldrayb-althwl-alrqmy

كوريا الجنوبية قد قللت تكاليف الامتثال بنسبة تصل إلى ١٩% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

التحول الرقمي يُعد الركيزة الأساسية لتطوير منظومة الضرائب المصرية، والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة، على نحو يُسهم في تحفيز الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع استيداء حق الدولة، وتعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق التنافسية العادلة بالأسواق المحلية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية؛ بما يتسق مع استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة وفقًا لرؤية «مصر ٢٠٣٠».

تطبيق الشمول المالي ركيزة أساسية في خلق منظومة ضريبية متطورة، أكثر قدرة على رؤية الاقتصاد المصري بمنظار دقيق ومن ثم تعزيز الحوكمة، ودمج الاقتصاد غير الرسمى؛ بما يُمكننا من التعرف على الحجم الحقيقي للناتج القومي لمصر؛ على نحو يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، وجذب المزيد من المستثمرين في ظل ما تُوفره مصر من فرص واعدة في مناخ أكثر استقرارًا، وما يشهده الاقتصاد العالمي من تحديات غير مسبوقة.

تم البدء في تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الضريبية عام ٢٠١٨، بإعادة هندسة الإجراءات الضريبية وتوحيدها وتبسيطها وميكنتها، ثم توفير الغطاء

التشريعي بصدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد، بالإضافة إلي تهيئة البنية التحتية التكنولوجية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتحديث الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب، من إنشاء الإجراءات الضريبية الموحدة بتكنولوجيا ، التي تُعزز مسيرة التحول الرقمي في المنظومة الضريبية المصرية.

وتكمن إنعكاس تطبيق الشمول المالي بالتأثير الإيجابي علي إيرادات مصلحة الضرائب حيث أن هناك نموًا بنحو ١١٪ في أعداد مقدمي إقرارات الضريبة على الدخل، و٢١٠٪ فى المسجلين بقواعد بيانات القيمة المضافة، و١١٠٪ فى المسجلين بمنظومة إقرارات القيمة المضافة، و٦٠٪ في مقدمي إقرارات القيمة المضافة الشهرية، لافتًا إلى أن هناك نموًا بنحو ٣٤٪ في قيم التحصيل غير النقدي لمصلحة الضرائب خلال النصف الأول من العام المالي الحالي بإجمالي ٣ ملايين عملية تحصيل إلكتروني.

في إطار الجهود الحثيثة التي تقوم بها مصلحة الضرائب المصرية لتطوير وتحديث النظم المطبقة لخدمة العمل الضريبي فإن النموذج الضريبي المتكامل سيعزز خطة التحول الرقمي في مصر لدعم الاقتصاد المصري ومن أهم تطبيقاته مايلي :

(١)تقديم الاقرارات الضريبية الكترونياً [١]:

تسعي مصلحة الضرائب إلي تقليل العبء على الممول حيث يتيح النظام القدرة على ملئ وتقديم الاقرار الكترونيًا واستخدام انظمة التخزين السحابية لتحقيق المميزات الاتية:

(١)تقليل العبء على الممول من خلال تيسير عملية ملئ وتقديم الاقرار الضريبي حيث يتيح النظام القدرة على ملئ وتقديم الاقرار الكترونيا عبر الويب.

(٢)تقديم خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول الى نظامه/سجله الضريبي الإلكتروني من خلال أي حاسب خلال ٢٤ ساعة/٣٦٥ يوم بدون الاحتياج الى تنصيب اي ادوات او برامج مساعدة

(٣)تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول اليها في أي وقت ومن أي مكان **(Cloud Storage)**كما يتم تخزين فواتير المشتريات والمبيعات لتطبيق القيمة المضافة

[١] **الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية** ، متاح علي الرابط التالي :
https://eservice.incometax.gov.eg/etax

(٤)سهولة إدارة السجل الضريبي الإلكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة ومنها الهواتف النقالة .

(٢)– الفاتورة الضريبية :

أصدر وزير المالية القرار رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠، والذي نص على أن يلتزم المسجلون بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية تتضمن التوقيع الإلكتروني لمصدرها، والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الفاتورة المعتمد من مصلحة الضرائب المصرية[١].

وتعرف بأنها: "إرسال الفواتير عبر الوسائل الالكترونية؛ أي نقلها إلى المتلقي باستخدام معدات الكترونية لمعالجة وتخزين البيانات". مع إنطلاق الفاتورة الالكترونية، استبدلت فاتورة الورقة التقليدية بنسخة الكترونية مما أزال كثيراً من سلبياتها بينما حافظ على الفاتورة بمثابة وثيقة قائمة[٢].

[١] الجريدة الرسمية ، الوقائع المصرية ، العدد ٧٢ ، مارس ٢٠٢٠ ، ص١

[٢] Official Journal of the European Communities، COUNCIL DIRECTIVE 2001/115/EC of 20 December 2001

(٣)- الإيصال الإلكتروني :

منظومة الإيصال الإلكترونى هى امتداد طبيعى لمنظومة الفاتورة الإلكترونية لتغطية جميع أنواع وأشكال التعاملات الإلكترونية من الأطراف كافة.

منظومة الايصال الإلكتروني لا تعتبر بديلا لمنظومة الفاتورة الإلكترونية بل هى مكملة لعملية التحول الرقمى[١]. حيث يعد الإيصال الإلكترونى فاتورة إلكترونية للقطاع التجار بمعنى أنه المحرر الإلكترونى الصادر من البائع أو مؤدى الخدمة إلى المستهلك أو المستفيد من الخدمة و طبقا لقرار وزير المالية رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٢٢ ، حيث أنها تكمل الحلقة الأخيرة في التعاملات التجارية ، وهى تعامل المنشأة المشترية من منظومة الفواتير الإلكترونية (التى قد تكون تاجر تجزئة أو مؤدي خدمة أو مهني أو خلافه) مع المستهلك النهائي ولديه رقم قومي وليس لديه رقم تسجيل ضريبي.

ثانياً – الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي :

تكمن أهمية ملف التأمينات الإجتماعية لما له من أثر مباشر على الأمن والسلم الإجتماعيين وتحقيق الحماية الإجتماعية للمواطنين، فنظام التأمين الإجتماعي يحظى

[١] الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية ، **منظومة الإيصال الإلكتروني** ، متاح علي الرابط التالي:
https://eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alaysal-alalktrwny-hy-amtdad-tbyy-lmnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt-ltghtyt-jmy-anwa-washkal

بإهتمام كافة فئات المجتمع لما له من آثار اقتصادية واجتماعية، سواء فئات المستثمرين وأصحاب الأعمال الذين يؤدون اشتراكات التأمينات الإجتماعية الممثلة في حصة صاحب العمل عن العاملين لديه، أو المؤمن عليهم من العاملين لدى الغير و أصحاب الأعمال و المصريين العاملين بالخارج و العمالة غير المنتظمة، كما يحظى باهتمام أصحاب المعاشات وأسرهم من المستحقين للمعاشات.

تم البدء بتنفيذ التحول الرقمي للهيئة القومية للتأمين الإجتماعي حيث تم توقيع برتوكول تعاون مع كبري الشركات العالمية لتنفيذ عملية احلال نظام الحاسب الآلي الحالي المتقادم بنظام آلي حديث يسمح بتحقيق الربط الآلي مع قواعد بيانات باقي قطاعات الدولة ذات الصلة بمنظومة التأمينات الإجتماعية كمصلحة الأحوال المدنية والإدارة العامة للمرور وغيرها من المصالح، بما يوفر الوقت والجهد للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، من خلال خطة عمل طموحة بحيث يتم تنفيذ بناء النظام الآلي الجديد خلال سنتين[١].

[١] الموقع الرسمي للهيئة القومية للتأمين الإجتماعي ، **التحول الرقمي للهيئة** ، متاح علي الرابط التالي :

https://nosi.gov.eg/ar/News/Pages/12-6-2021.aspx

وقد عانى نظام التأمين الإجتماعي من العديد من التحديات الضخمة التي تراكمت عبر عدة عقود من الزمن، لعل أبرزها قضية أموال التأمينات التي طرحت عام ٢٠٠٥ وما أُثير حولها من جدل، وكيفية إستثمارها ، وتدني قيم المعاشات،وغيرها من التحديات التي لاتخفى على أحد، ومن هنا برزت أهمية إصلاح وتطوير منظومة التأمينات الإجتماعية .

وهو ماقامت الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي بالعمل به تماشياً مع السياسة العامة للدولة المصرية بضرورة تطبيق الشمول المالي لكافة قطاعات الدولة و من أهم تلك القطاعات كان أصحاب المعاشات و المستحقين عنهم و الذي يقدر عددهم بـ١٠,٥ مليون مواطن وذلك للتيسير علي تلك الفئة الهامة من المجتمع المصري وللتيسير عليهم و ضرورة فتح منافذ صرف جديدة لهم تتضمن السرعة و الدقة و الأمان في صرف إستحقاقاتهم التأمينية و كذلك تقديم أفضل خدمة ممكنة للمؤمن عليهم و تسخير كافة الوسائل التكنولوجية و البرامج الممكنة لخدمتهم – كانت هناك خطوات متعاقبة و سريعة في هذا المجال منها-:

(١)تطبيق الشمول المالي على أصحاب المعاشات و المستفيدين من خلال استبدال كروت الصرف القديمة " البلاستيكية " ببطاقة ذكية عالية التأمين "ميزه" والتى تمكن

صاحب المعاش من القيام بعملية الشراء و سداد كافة المستحقات الحكومية عن طريق تلك البطاقة كما يمكن لصاحب المعاش الاستفادة من كافة الخدمات المصرفية ، وقد تم تحويل ما يقارب من ٣,٩مليون بطاقة حتي الشهر الجاري مع استمرار الصرف بالبطاقات القديمة بعدد ٢,١ مليون مستفيد حتى استبدالها بالبطاقات الجديدة.

(٢) الاعلان عن بدء العمل بنظام المحافظ الإلكترونية إعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١ حيث سيتم إتاحة صرف المعاش وتحويله لمن يرغب على التليفون المحمول من خلال المحافظ الإلكترونية بإجراءات سهلة وميسرة حيث يتوجه المواطن إلى إحدى شركات التليفون المحمول لمرة واحدة فقط بطلب لفتح المحفظة الإلكترونية، وباقي إجراءات التحويل تتم بين الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي وشركات المحمول بالتنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

(٣) التيسير على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم فى صرف المستحقات التأمينية حيث تم إلغاء الشيكات الورقية كما يتم صرف المعاشات الشهرية ومتجمدات المستحقات التأمينية من خلال (الحسابات الجارية – كروت ميزة – المحافظ الإلكترونية).

(٤)ميكنة تحصيل مستحقات التأمينات من خلال الربط مع مركز التحصيل والدفع الالكتروني بوزارة المالية.

(٥)توقيع بروتوكول تعاون مع بنك مصر لميكنة المدفوعات النقدية المستحقة للمتعاملين مع الهيئة.

(٦)توقيع بروتوكول تعاون لتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني بين البنك الاهلي المصري والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

ثالثاً – مصلحة البريد المصري :

يُعد البريد المصري أحد الأذرع الهامة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين، ولم يعد البريد مجرد هيئة تقدم خدمات مجتمعية وبريدية تقليدية مثل إرسال الخطابات الورقية والطوابع التذكارية وخدمات صندوق التوفير أو تلك المتعلقة بالطرود البريدية وصرف المعاشات، إذ شهد البريد المصري نقلة نوعية خلال الأعوام الماضية على مستوى الخدمات والمكاتب وتدريب العاملين بالإضافة إلى تطبيق الشمول المالي والتحول الرقمي على جميع الخدمات عبر أكثر من ٤٢٠٠ مكتب على مستوى الجمهورية.

وأصبحت مكاتب البريد واجهة المواطن في الحصول على الخدمات الحكومية الرقمية بالاعتماد على الانتشار الواسع لها بأنحاء الجمهورية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر خدمات مصر الرقمية والأحوال المدنية والمرور والخدمات القنصلية واستخراج

شهادات الميلاد والقيد العائلي وشهادات الزواج والطلاق والوفاة وتجديد بطاقات الرقم القومي وسداد فواتير الكهرباء والمياه والغاز وصرف المعاشات والحسابات الجارية والحوالات المحلية والدولية وخدمات المراسلات والطرود والبريد السريع على مستوى الجمهورية.

ووصل إجمالي عدد مكاتب الهيئة القومية للبريد على مستوى الجمهورية نحو ٤٢٣٨ مكتبًا بعد إنشاء ٢٣٨ مكتبًا جديدًا وتجهيز ١١٠ سيارة متنقلة مجهزة بأحدث النظم التكنولوجية، وذلك لتأدية جميع الخدمات المالية والبريدية والحكومية في إطار تنفيذ خطة البريد المصري للتوسع في المنافذ البريدية.

وتنفذ الهيئة القومية للبريد استراتيجية طموحة للتطوير الشامل لمكاتب البريد من حيث الشكل والمضمون، وذلك انطلاقًا من الدور الحيوي الذي يقوم به البريد كونه أحد منافذ تقديم خدمات مصر الرقمية وإحدى الركائز الداعمة لتنفيذ خطة الدولة لتحقيق الشمول المالي. ويتم تنفيذ خطة تطوير شاملة للبريد باستثمارات تزيد عن أربعة مليارات جنيه، كما يتم التوسع في فروع البريد المصري من خلال نشر الأكشاك البريدية ومكاتب البريد المتنقلة، فضلًا عن تقديم حزم جديدة من الخدمات البريدية.

هذا بالإضافة إلى تطوير البنية الرقمية للهيئة ورفع كفاءتها واستخدام أحدث التطبيقات والنظم العالمية لتقديم الخدمات البريدية والمالية والحكومية وتوظيف تلك التقنيات المتطورة لتلبية احتياجات المواطن المصري من الخدمات وإحداث نقلة نوعية تتواكب

مع التطورات التي تشهدها التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية بشكل آمن وموثوق به وبسعر في متناول الجميع[١].

ولا يقتصر التطوير على شكل المكاتب بل يمتد إلى تطوير وتوسيع محفظة الخدمات التي يقدمها البريد المصري ومنها خدمات الشمول المالي والقروض الاستهلاكية متناهية الصغر وخدمات منصة مصر الرقمية وخدمات التوثيق بوزارة العدل في أكثر من ١١٠ مكاتب بريدية بالإضافة إلى استحداث تطبيقات جديدة مثل "وصّلها" و "يلّا" لتحفيز التجارة الإلكترونية واستحداث مكاتب البريد المتنقلة لاستخدامها في أوقات الذروة وأماكن الازدحام المروري ووضع خطة للحفاظ على المكاتب ذات الطابع الأثري لتجديدها واستعادة رونقها.

وفي إطار اهتمام البريد المصري بتطبيق أفضل الحلول التكنولوجية على الخدمات والمعاملات كافة باستخدام التكنولوجيات المتطورة والحلول الرقمية المتكاملة لتسهيل المعاملات المالية أطلق البريد المصري منظومة الدفع غير النقدي بما يسهم في تنفيذ المعاملات غير النقدية كافة بكل سهولة ويسر.

ومن المنتظر أن تحقق منظومة البريد المصري للدفع غير النقدي الاندماج والتكامل المالي لعملاء البريد المصري بما يُمكنهم من السداد غير النقدي للخدمات مثل سداد مخالفات المرور ومصاريف المدارس ومشروعات الإسكان وسداد الرسوم المقررة

[١] وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، البريد المصري: **آفاق جديدة نحو التحول الرقمي** ، متاح علي الرابط التالي :
https://mcit.gov.eg/ar/Media_Center/Latest_News/News/66397

للخدمات البريدية مثل سداد تكاليف نقل الطرود وشراء الطوابع، وذلك من خلال ماكينات نقاط البيع "**POS**" المنتشرة بجميع مكاتب البريد في جميع أنحاء الجمهورية، كما سيتم التوسع خلال الفترة القادمة في مجالات الدفع الإلكتروني لتسهيل التسوق وخدمات التجارة الإلكترونية باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة "**QR Code**" وتطبيقات الهاتف المحمول بما يتواكب مع توجهات الدولة نحو تطبيق منظومة الشمول المالي وتعظيم استفادة المواطنين من خدمات الدفع غير النقدي.

ومن منطلق حرص الحكومة على بناء اقتصاد رقمي آمن وميسر يخدم جميع المواطنين بما يضمن تسهيل حصول المواطنين على الخدمات الحكومية، قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الهيئة القومية للبريد ومُجمّع الإصدارات المؤمّنة بإصدار بطاقة المواطن الموحدة بهدف خدمة جميع المواطنين بشكل حقيقي. تُمكّن البطاقة المواطن من سداد المدفوعات الحكومية وغير الحكومية كافة بكل سهولة ويسر بما يسهم في تحقيق الشمول المالي والتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد.

ويأتي دور الهيئة القومية للبريد في تقديم خدمات إصدار وإدارة دورة حياة البطاقة إلى جانب خدمات إدارة شبكة نقاط البيع وإدارة دورة حياة تطبيقات نقاط البيع المتاحة على البطاقة، هذا بالإضافة إلى إدارة معاملات استخدام البطاقة وخدمات الدفع غير النقدي وخدمات تسليم البطاقة للمواطنين وخدمات الدعم للمواطنين.

إن تنفيذ تلك الخطة الطموحة والعمل الجاد والاستثمار الأمثل لأصول هيئة البريد وميكنة العمليات التشغيلية بها كافة وتزويد المنافذ بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية وتطبيق التحول الرقمي والشمول المالي أدى إلى إحداث نقلة نوعية في تطوير الخدمات وتحسين جودة العمل بالهيئة، كما أن الاستثمار في العنصر البشري وهو العنصر الأهم في هذه المنظومة عن طريق التدريب المستمر ورفع كفاءة العاملين كان له الأثر الكبير في زيادة فرص الهيئة في السوق المصرية، واستعيدت ثقة العملاء والحصة التي تستحقها الهيئة من السوق المصرية مما أدى إلى تعظيم الإيرادات وتحقيق طفرة كبيرة في أداء البريد المصري.

وتأتي رؤية الدولة المصرية للتمكين الرقمي ضمن قائمة أولويات البريد المصري كونه أحد أهم أذرع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي اعتمد التحول الرقمي بوصفه ركيزة أساسية لبرامجه الاستراتيجية، وذلك للوفاء بدوره القومي في إدارة مرفق البريد وتطويره في إطار السياسة العامة للدولة المصرية.

خاتمة

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمة في عام ٢٠٠٨، وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة. وذلك بما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ومن خلال ذلك يتحتم على الدول ان تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي و الدولي وبذلك تناولنا في هذا البحث التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للشمول المالي من خلال التعرض لمفهوم الشمول المالي وأهمية الشمول المالي وأهداف الشمول المالي و مبادئ الشمول وتناولنا في المبحث الثاني: فرص وتحديات الشمول المالي في مصر و دور الشمول المالي في تحقيق التنميه الاقتصاديه و مقترحات النهوض بالشمول المالي و تناولنا في المبحث الثالث : تطبيق آليات الشمول المالي بأبعاده المختلفة على عدد من المؤسسات الحكومية ومنها مصلحة الضرائب المصرية أولًا والهيئة القومية للتأمين الإجتماعي ثانياً و مصلحة البريد المصري ثالثاً وفي النهاية خاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

أولاً –النتائج:

١. الشمول المالي تهدف إلي إمكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في التنمية.
٢. أصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة «مصر ٢٠٣٠»

٣. يواجه الشمول المالى العديد من التحديات سواء على المستوى الدولى أو على مستوى الدول العربية ومنها مصر لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشةّ المواطنين.

٤. تقوم البنوك المركزية بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية.

٥. حددت وزارة المالية بعض الخطوات لدعم الشمول المالي بصفتها راعية للسياسة المالية.

٦. تتجلي أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

٧. توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين، اولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها.

ثانياً – التوصيات:

١. توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الاشرافية في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

٢. الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

٤ اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء.

٣. امكانية انجاز وتحقيق الشمول المالي على مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة.

٤. توفير آليات لقياس الانجاز والانحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الانحراف

٥. توفر قيادة فاعلة وداعمة لانجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقا لخطة العمل الموضوعة.

٦. التوسع في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والتي يمكن من خلالها جذب شريحة كبيرة تمثل اقتصادا غير رسميا يقوم بتداول كميات كبيرة من النفوذ خارج الجهاز المصرفي ممثل في الباعة الجائلين وأصحاب المهن الحرفية وتعد شهادة أمان نموذج يحتذي به في جذب قطاع كبير من هؤلاء.

٧. الاشتراط على المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لأتاحه الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي.

٨. اجراء مسح شامل على مستوى المحافظات عن مؤشرات قياس الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجل توفير قاعدة أساس لمستوى الشمول المالي للمشروعات ومعرفة المعوقات، لغرض توفير قاعدة بيانات من اجل البحث وتطوير المؤشرات، كما يساعد صانعي القرار في رسم وضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتثقيف المالي.

قائمة المراجع

➢ المراجع العربية :

(١) البنك الدولي، **مقالة عن الشمول المالي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء)**، علي الرابط التالي :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

(٢) الموقع الرسمي للهيئة القومية للتأمين الإجتماعي ، **التحول الرقمي للهيئة** ، متاح علي الرابط التالي
https://nosi.gov.eg/ar/News/Pages/12-6-2021.aspx

(٣) الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية ، **منظومة الإيصال الإلكتروني** ، متاح علي الرابط التالي: https://eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alaysal-alalktrwny-hy-amtdad-tbyy-lmnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt-ltghtyt-jmy-anwa-washkal

(٤) جريدة الرسمية ، **الوقائع المصرية** ، العدد ٧٢ ، مارس ٢٠٢٠ ، ص١

(٥) حنين محمد بدر، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية ، غزة، مارس/ ٢٠١٧ م – جمادي الثاني/١٤٣٨هـ .

(٦)رشا عودة لفته، سالم عواد، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق** ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ،١١ العدد ١، ٢٠١٩ .

(٧)رنا بدوي، البنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، **الشمول المالي** ، دور البنك المركزي المصري.

(٨)سمير عبد الله واخرون،**(الشمول المالي في فلسطين)**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية،– الفلسطيني" ماس"، القدس رام الله،.2016

(٩)صندوق النقد العربي ، – فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **ورقة عمل حول متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ٢٠١٥ .

(١٠) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** ، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر– مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣/ العدد ٠٢ (٢٠١٨) تاريخ النشر ٢٠١٨/١٢/٢٣م.

(١١) مجلة البلقاء للبحوث والدراسات جامع ياسر **(المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية)** ، الأردن، العدد ٢٠، تاريخ النشر ٢٠١٤ .

(١٢) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **الشمول المالي في مصر (هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟)** 2018 –CAIRO.

(١٣) **الهيئة العامة للرقابة المالية**،٢٠١٩.

(١٤) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكليات التقنية الإدارية، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق** – جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم الايداع(٦٤٢) / تاريخ النشر ٢٠١٨م

(١٥) وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، البريد المصري: **آفاق جديدة نحو التحول الرقمي** ، متاح علي الرابط التالي :

https://mcit.gov.eg/ar/Media_Center/Latest_News/News/66397

(١٦) وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان: **(الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي)** /آيار ٢٠١٨ .

(١٧) ياسمين مجدي رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح ، **تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية**، بحث مقدم لمؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في تفعيل ودعم الشمول المالي وعلاقته برؤية واستراتيجية مصر ٢٠٣٠، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

- **Foreign references:**

(1) Central Bank of Egypt، **Financial Stability Report**، 2018

(2) Dixit، R.، Ghosh، M. (2013). **Financial Inclusion for Inclusive Growth of India – A Study of Indian States**. International Journal of Business Management and Research

(3) Nanda، Kajole; Kaur، Mandeep (2016). **"Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence"**. Management and Labour Studies. 41 (2): 127–153. Doi: 10.1177/0258042X16658734.

(4) Nasr، E.، Helmy، M.، & Ali، M. (2018). **Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.).** Alliance for Financial Inclusion (AFI).

(5) Official Journal of the European Communities، COUNCIL DIRECTIVE 2001/115/EC of 20 December 2001

(6) Price Water House Coopers (PWC، 2019)، **shedding Light on Egypt's Shadow Economy**.